حصة الشرق الأوسط من واردات الهند النفطية تسجل أعلى معدل بـ26 شهراً

أسعار النفط تتراجع 1 بالمئة عند التسوية.. وبرنت يسجل هبوطاً أسبوعياً

فقدت أسعار النفط أكثر من 1 % بنهاية التعاملات الأسبوعية، إذ يصطدم التعافي الاقتصادي العالمي بعقبات نتيجة تجدد إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا وعلى خلفية مخاوف حيال زيادة المعروض من الخام.

وأظهر مسح أن تعافي اقتصاد منطقة اليورو من أكبر تراجع له على الإطلاق تعثر هذا الشهر، إذ تضاءل الطلب المكبوت الذي انطلق الشهر الماضي بفضل تخفيف إجراءات العزل. وفي المقابل، جاءت بيانات مسحية للإسكان والصناعات التحويلية بالولايات المتحدة أفضل من المتوقع.

ورغم التفاؤل سابقاً، أظهرت بيانات «ماركيت» تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو عند 51.6 نقطة خلال الشهر الجاري، من مستوى 54.9 نقطة في يوليو الماضي.

وعلى النقيض، كشفت بيانات أمريكية ارتفاع النشاط الصناعي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في 19 شهراً خلال أغسطس الجاري، كما حققت مبيعات المنازل القائمة قفزة قياسية بنسبة 24.7 % في يوليو. وأظهرت بيانات «بيكر هيوز» ارتفاع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة 11 منصة في الأسبوع الجاري.

وجرت تسوية العقود الآجلة لخام برنت عند 44.35 دولار للبرميل بانخفاض 55 سنتا أو ما يعادل 1.2 %. وحجرت تسوية العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 42.34 دولار للبرميل بنزول 86 سنتا أو 1.1 %. وفقد برنت حوالي 1 % خلال الأسبوع، في حين شهد شهر غرب تكساس الوسيط زيادة بنحو 1 %.

وانخفضت واردات الهند من النفط الخام في يوليو لأدنى مستوياتها منذ مارس 2010، بينما أفادت وزارة النقل الأميركية بأن المسافات التي قطعها قائدو السيارات في الولايات المتحدة في يونيو قلت بنسبة 13 %.

وقالت مؤسسة النفط الوطنية في ليبيا، إنها قد تستأنف صادرات النفط بعد أن أعلنت حكومة البلاد المعترف بها دوليا في طرابلس عن وقف لإطلاق النار، مما وضع مزيدا من الضغوط على أسعار النفط.

وقال جون كيلدوف الشريك في أجين كبيتال بنيويورك «السوق في وضع لا يسمح لها باستيعاب أي كميات إضافية رغم سعادتي لهم لإبرامهم اتفاق سلام، فإنه أمر سلبي بالنسبة لوضع المعروض العالمي، وهذا أحد أكبر أسباب موجة البيع اليوم».

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة، إن عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وهو مؤشر على مستقبل الإمداد، ارتفع هذا الأسبوع للمرة الأولى منذ مارس.

في المقابل، ذكرت بيانات من مصادر تجارية أن حصة الشرق الأوسط من واردات الهند النفطية سجلت أعلى معدل بـ26 شهراً في شهر يوليو الماضي.

وكشفت بيانات، عن أن نفط منطقة الشرق الأوسط شكل 71.5 بالمائة من وارددات الهند النفطية في يوليو الماضي، ليحقق أعلى معدل له في 26 شهرا. في حين انخفضت الواردات الهندية من إفريقيا إلى خمسة بالمائة، وهو أدنى مستوى في 14 عاما على الأقل.

ويشار، إلى أن الهند – ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم – تستورد أكثر من 80 بالمائة من احتياجاتها من النفط. والجدير بالذكر، أن واردات الهند النفطية تراجعت لأدنى مستوياتها في أكثر من تسع سنوات في يوليو الماضي، حيث بلغت نحو 3 ملايين برميل يوميا.

وحافظ العراق على وضعه كأكبر مورد للنفط للهند في يوليو، تليه السعودية والإمارات، وجاءت الولايات المتحدة في المركز الرابع في قائمة أكبر الموردين وتلتها الكويت ثم كولومبيا ثم قطر.

تركيا: اكتشاف مخزون غاز يقدر بـ320 مليار متر مكعب

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن تركيا كشفت أكبر حقل للغاز الطبيعي لها على الإطلاق والذي يحوي 320 مليار متر مكعب في البحر الأسود، مضيفا أن هناك احتمالا قويا لتحقيق اكتشافات أخرى في المنطقة.

وقال «الآن أريد أن أتقاسم معكم أنباءنا الجيدة: تركيا حققت أكبر كشف غاز طبيعي في تاريخها في البحر الأسود»، مضيفاً أن تركيا تهدف للإنتاج من الكشف في 2023 وأن تصبح مصدرا صافيا للطاقة.

وتعمل سفينة التنقيب التركية فاتح منذ أواخر يوليو في منطقة الاستكشاف تونة 1–، التي تبعد نحو 100 ميل بحري إلى الشمال من الساحل التركي على غرب البحر الأسود.

وقال مصدر «ثمة اكتشاف للغاز الطبيعي في البئر تونة 1.. الاحتياطي المتوقع 26 تريليون قدم مكعبة أو 800 مليار متر مكعب، وهو يلبي حاجات تركيا لنحو 20 عاما». لكنه حذر من أن بدء الإنتاج قد يستغرق من سبع إلى عشر سنوات، وقدر التكاليف الاستثمارية بما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار.

وتعتمد تركيا اعتمادا شبه كامل على الاستيراد لتلبية حاجاتها من الطاقة، وتنقب عن النفط والغاز في البحر الأسود وفي المتوسط.

وقال جون بولوس، مدير تحرير إنرجي ربورترز، «حتى إذا كان هناك كشف حقيقي وجرى تطويره، فسيستغرق الأمر من أربع سنوات إلى ست سنوات للوصول إلى مرحلة الإنتاج».

وتابع «الطلب على الغاز وأسعاره منخفضان انخفاضا غير مسبوق وقليل هم من يستثمرون في إنتاج جديد»، مما قد يتسبب في شح المعروض خلال ثلاث أو أربع سنوات، مضيفا «في حالة الإسراع بتطويره، فقد يصل هذا الغاز إلى السوق في الوقت المناسب».

خلال مؤتمرٍ بعنوان «دعم البنوك المركزية لأسواق رأس المال في ظل جائحة كورونا»

اتحاد المصارف العربية يبحث سبل دعم البنوك المركزية لأسواق رأس المال

تنظم الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية في بيروت، يومي 24 و25 أغسطس الحالي، مؤتمراً بعنوان «دعم البنوك المركزية لأسواق رأس المال في ظل جائحة كورونا».

ومن المقرر أن يشهد المؤتمر، مشاركة أسواق البورصات العربية والأوروبية، المصارف، البنوك المركزية العربية وصندوق النقد الدولي، وبمشاركة عربية أوروبية وأميركية.

وأوضح الأمين العام للاتحاد وسام فتوح، أن المؤتمر الذي يشارك به مسؤولين كبار في المصارف المركزية ورؤساء البورصات العربية وهيئات أسواق رأس المال العربية والدولية ونخبة من صناع القرار وكبار القيادات المصرفية والمالية.

وألمح، إلى أن المؤتمر سيسلط الضوء على واقع الأسواق المالية العربية وخاصة أسواق رأس المال، وإجراءات تطويرها وتفعيلها، وآليات التمويل طويل الأجل في ظل أزمة كورونا.

وتابع، كما يهدف إلى التركيز على دور المصارف المركزية العربية في تطوير وتفعيل أسواق رأس المال وتحفيز انخراط أكبر للشركات فيها.

الذهب يرتفع عند التسوية لكنه يسجل خسائر أسبوعية

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً عند تسوية التعاملات الاسبوعية، في جلسة متقلبة مع بيانات اقتصادية مختلطة، لكن المعدن سجل خسائر أسبوعية.

ويتلقى الذهب الدعم من هبوط عوائد السندات بالإضافة للتوترات الجيوسياسية المستمرة بين أكبر اقتصادين حول العالم، إضافة إلى البيانات الاقتصادية المحبطة.

وارتفع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في 18 شهراً، في حين فقد اقتصاد منطقة اليورو الزخم خلال الشهر الجاري.

لكن مكاسب الدولار والأسهم الأمريكية ضغطت على المعدن الأصفر ليهبط خلال التعاملات قبل أن يتحول للصعود عند التسوية.

وعند التسوية، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر ديسمبر بنحو 50 سنتاً مسجلاً 1947 دولارا للأوقية بعد أن سجل مستوى 1916.60 دولار للأوقية. وسجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية بلغت 0.1 بالمائة.

تراجع سعر التسليم الفوري للمعدن النفيس بنسبة تزيد عن 0.4 بالمائة إلى 1938.70 دولار للأوقية. وفي غضون ذلك، ارتفع مؤشر الدولار الرئيسي والذي يقارن أداء الورقة الخضراء مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.6 بالمائة عند مستوى 93.327.

ستاندرد أند بورز تخفض تصنيف سندات لبنان إلى درجة التعثر

أعلنت وكالة «ستاندرد أند بورز» للتصنيف الائتماني أنّها خفّضت تصنيف سندات خزينة لبنانية إلى فئة «التعثّر» بعد تخلّف الحكومة عن سدادها في أوانها، مشيرة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد بعد الانفجار الكارثي الذي وقع في مرفأ بيروت مطلع أغسطس الجاري.

وقالت الوكالة في بيان إنّها وإذ أبقت على التصنيف الائتماني للبنان عند «التعثّر الانتقائي» (أس دي) وهي درجة انحدر إليها بعدما تخلّف للمرة الأولى في تاريخه عن سداد مستحقات دائنيه في أوانها في مارس الماضي، فقد خفّضت تصنيف ثلاث فئات من سندات الخزينة اللبنانية من درجة «سي سي» إلى درجة «التعثّر».

وأضاف البيان أنّ «الانفجار الكارثي الذي وقع أخيراً في بيروت سيفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد»، محذّراً من أنّه في حال حصل «فراغ سياسي لفترة طويلة أو شكّلت حكومة جديدة ضعيفة فمن شأن هذا أن يؤدّي إلى مزيد من التأخير في الإصلاحات السياسية والمساعدات الخارجية ومفاوضات إعادة هيكلة الديون».

وفي وقت لا تزال فيه البلاد تعاني من تداعيات الانفجار الضخم، دخل اللبنانيون صباح الجمعة مرحلة جديدة من الإغلاق تستمرّ حتى السابع من سبتمبر المقبل وذلك لمواجهة التفشّي المتزايد لفيروس كورونا المستجدّ.

وقالت «ستاندرد أند بورز» في بيانها «حتّى قبل الأحداث الأخيرة، لم يكن لبنان قد أحرز إلا تقدماً محدوداً في إشراك الدائنين بمفاوضات لإعادة هيكلة الديون». وكان صندوق النقد الدولي يتفاوض مع الحكومة اللبنانية للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مساعدات جديد يمكن أن يدعم إعادة هيكلة ديون البلاد ويفتح الباب أمام حصول على مساعدات بمليارات الدولارات.

وتقول الحكومة اللبنانية إنها بحاجة إلى 20 مليار دولار من التمويلات الخارجية، بينها 11 مليار دولار تعهّدت تقديمها جهات مانحة في 2018. لكنّ حصول بيروت على هذه الأموال «لا يزال بعيد المنال لأنّ المؤسسات السياسية اللبنانية الرئيسية واللاعبين الأساسيين في البلاد غير قادرين على الاتّفاق على أسباب الأزمة ونطاقها»، بحسب البيان.

وحذّرت الوكالة من أنّه «بدون التزام قويّ بتنفيذ إصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية ونقدية، وفي غياب دعامة سياسية يوفّرها برنامج من صندوق النقد الدولي، نتوقّع أن تمتدّ مفاوضات إعادة هيكلة الديون إلى ما بعد 2020».

في بارقة أمل جديدة

اتفاق بين الصين والولايات المتحدة على إجراء محادثات تجارية خلال أيام

قالت وزارة التجارة الصينية إن الصين والولايات المتحدة اتفقتا على إجراء محادثات تجارية «في الأيام المقبلة» لتقييم التقدم المحرز في اتفاق المرحلة 1 التجاري بعد مرور ستة أشهر على إبرامه في يناير. أدلى قاو فنغ المتحدث باسم الوزارة بهذه التصريحات خلال إفادة أسبوعية عبر الإنترنت دون ذكر تفاصيل.

وتوصلت واشنطن وبكين إلى تصور اتفاق مرحلي يخص التجارة بينهما، في يناير الماضي، بعد حرب تجارية ضروس بينهما، ولا سيما ما تعلق بالقيود على الشركات الصينية الكبرى، على غرار هواوي، وكل ذلك على وقع رفع الرسوم على البضائع التي أقرتها واشنطن لمعاقبة بكين.

وجاء الاتفاق ليضفي نوعا من التفاهم في العلاقات التجارية بين البلدين، رغم أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، نددت عدة مرات بعدم احترام بكين بنود الاتفاق.

وكان من المتوقع أن يجتمع الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر ووزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين ونائب رئيس الوزراء الصيني ليو خه عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة في 15 أغسطس ، وهو موعد تمام مضي ستة أشهر على بدء سريان الاتفاق.

وقال مصدر مطلع على المحادثات، إن التأجيل راجع إلى استمرار اجتماعات كبار قادة الحزب الشيوعي في بلدة بيداهي الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي للصين. ولا يجري إطلاقا إعلان مواعيد مؤتمر الحزب السري على وجه التحديد، والذي عادة ما يُعقد في أغسطس.

وقال المصدر، إن التأجيل لا يعكس أي مشكلة جوهرية فيما يتعلق باتفاق التجارة، مضيفا: «لم يجر التوصل إلى موعد جديد بعد».

وتتأخر الصين بشكل كبير عن مستوى مشتريات الصادرات الأميركية اللازم للوفاء بأهدافش العام الأول فيما يتعلق بزيادات كبيرة في تعهداتها بالشراء. وكان من المقرر أن تقوم هذا العام بمشتريات تزيد قيمتها 77 مليار دولار عنها في 2017، وبزيادة 123 مليار دولار في 2021 عن 2017.

وأشار مسؤولون بإدارة ترمب إلى أنهم راضون عن وتيرة المشتريات في الأسابيع الأخيرة، وليس لديهم أي خطط للتخلي عن اتفاق التجارة، والذي يتضمن أيضا بعض الزيادة في وصول شركات الخدمات المالية الأميركية إلى الصين، وتعزيز حماية الملكية الفكرية وإزالة بعض العوائق التجارية الزراعية.

بدا اتفاق التجارة وكأنه المصدر الوحيد للاستقرار في ظل توتر كبير في العلاقات الأميركية الصينية على خلفية جائحة فيروس كورونا وانتهاك حقوق الإنسان وعقوبات أميركية على شركات وتطبيقات للهواتف صينية.

مستوى متدن للتجارة السلعية على مستوى العالم

قالت منظمة التجارة العالمية إن مؤشرها للتجارة السلعية بلغ مستوى قياسيا متدنيا، مما يشير إلى أن تجارة السلع عالميا سجلت تراجعا تاريخيا في الربع الثاني من 2020 مع تفشي جائحة فيروس كورونا.

وذكرت المنظمة على موقعها «تشير مؤشرات إضافية لصعود جزئي للتجارة والإنتاج العالمي في الربع الثالث ولكن قوة مثل هذا التعافي تظل تتسم بضبابية شديدة».

وسجل المؤشر قراءة 84.5 بانخفاض 18.6 نقطة مقارنة بها قبل عام. وفي الأحوال العادية ينبئ المؤشر بتغيرات في مسار التجارة لعدد قليل من الأشهر ولكن التقلبات الناجمة عن الجائحة قلصت من قيمة توقعاته.

وذكر المنظمة «القراءة، وهي الأقل المسجلة في البيانات التي تعود إلى عام 2007، وتعادل المستوى المتدني إبان الأزمة المالية 2008–2009، تتفق إلى حد كبير مع إحصاءات منظمة التجارة العالمية الصادرة في يونيو، التي قدرت تراجعا للتجارة السلعية بنسبة 18.5% في الربع الثاني من 2020 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي».

ولن يتضح مدى التراجع إلا بعد صدور بيانات التجارة الرسمية للفترة من أبريل إلى يونيو. وتوقعت المنظمة في أبريل أن تنخفض التجارة السلعية بين 13 و32% في 2020 ثم تتعافى بين 21 و24% في 2021 ولكنها في يونيو حزيران قالت إن الاستجابة السريعة من الحكومات تعني استبعاد توقعاتها المتشائمة لهذا العام.

البطالة على المحك

بريطانيا ما بين سندان تجميد الرواتب و مطرقة خفض الزيادات

أظهر مسح، أن أرباب العمل في القطاع الخاص البريطاني خفضوا الزيادات السنوية للأجور للموظفين، ليقدموا أقل زيادة في 10 سنوات إذ يكافحون ضربة ناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

وقالت إكسبرت إتش.آر، مزودة بيانات الموارد البشرية، إن اتفاقيات الأجور في الأشهر الثلاثة المنتهية في يوليو قدمت متوسط زيادة سنوية للأجر بواقع 0.5% انخفاضا من 2.2 % في القراءات الثلاث السابقة. وشكل تجميد الأجور ما يزيد عن 4 من بين 10 تسويات.

وتغطى فترة الأشهر الثلاثة الأحدث في المعتاد وقتا يتسم بالهدوء من العام بالنسبة لاتفاقيات الأجور. وبالنظر إلى عام 2020 منذ بدايته، وبما يشمل القطاع العام، فإن متوسط تسوية الأجر الأساسي بلغ 2.2% انخفاضا من 2.5% على مدى 12 شهرا حتى ديسمبر 2019.

وقالت شيلا أتوود، محررة شؤون الأجور والمزايا لدى إكسبرت إتش.آر «انخفاض قيمة زيادات الأجور لا يشكل مفاجأة، إذ إن عدد عمليات تجميد الأجور من جانب المؤسسات بدأ في الزيادة».